الأحد القادم انتخاب شهبندر تجار سورية الجديد

صافي لـ«الوطن»: شأن داخلي خاص بغرف التجارة وليس للجنة علاقة بمتابعته

| رامز محفوظ

كشف رئيس غرفة تجارة دمشق باسل حموي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن موعد انتخاب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد سيكون يوم الأحد القادم وذلك خلال اجتماع سيضم جميع رؤساء غرف التجارة في المحافظات.

بدوره أكد رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح لـ«الوطن» أن انتخاب رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد شأن داخلي خاص بغرف التجارة وليس للجنة الإشراف على الانتخابات أي علاقة بمتابعة واقع هذه الانتخابات والإشراف عليها.

ولفت إلى أن جلسة انتخاب رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس الاتحاد يترأسها رئيس غرفة التجارة الأكبر سناً ويتم انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من خلال التصويت والذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات سيعين رئيس اتحاد غرف التجارة السورية.

وأشار إلى أنه خلال الدورات السابقة كان يتم دائماً إجراء انتخابات لاختيار رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وكانت العادة أن يتم انتخاب رئيس غرفة تجارة دمشق لرئيس اتحاد غرف التجارة وذلك بالاتفاق بين غرف التجارة، علماً أنه ووفقاً للقانون ليس من الضرورة أن يكون رئيس غرفة تجارة دمشق هو رئيس الاتحاد.

وأوضح صافي أن مجلس إدارة الاتحاد يتألف من رؤساء الغرف التجارية وغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات ومن أمين سر غرفة تجارة دمشق وأمين سر غرفة تجارة حلب ومن عضو ينتخب من قبل مجلس إدارة كل غرفة من الغرف التي يكون عدد أعضاء مجلس إدارتها ثمانية عشر عضواً ولمدة سنتين، إضافة إلى ستة أعضاء يسميهم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بقرار يصدر عنه وذلك لمدة أربع سنوات من ضمنهم أربعة أعضاء من الجهات العامة «بمرتبة مدير على الأقل» بينهم ممثل عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وممثل عن وزارة المالية، والاثنان المتبقيان عضوان من القطاع الخاص.

وحول ابرز مهام اتحاد غرف التجارة قال صافي إن من ابرز مهامه تمثيل الغرف في المؤتمرات الوطنية والأجنبية والدولية فيما يتعلق بالأمور التجارية والاقتصادية كافة، والتواصل مع الملحقيات التجارية والسفارات داخل البلاد وخارجها بالتنسيق مع الجهات المعنية، إضافة إلى رعاية المصالح التجارية والاقتصادية وتنسيق نشاطات الغرف وتنمية التعاون بينها، وبعد الجهة الممثلة لجميع الفعاليات التجارية الاقتصادية، والمساهمة في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية والقيام بالأنشطة التي من شأنها خدمة التجارة والاقتصاد والترويج لها، وإقامة المعارض والأسواق داخلياً وخارجياً بهدف التعريف بالمنتج السوري بالتنسيق مع الجهات المعنية ووفقاً للقوانين والأنظمة النافذة والمساهمة في تنظيم وإدارة العمل التجاري والاقتصادي ضمن إطار عمله بالشكل الأمثل والمساهمة بتشكيل مجالس رجال وسيدات الأعمال المشتركة مع الدول العربية والأجنبية، وعقد لقاءات تجمع رجال وسيدات الأعمال السوريين بنظرائهم العرب والأجانب للبحث عن الفرص الاستثمارية الممكنة وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين سورية وباقي الدول بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومخاطبة جميع الجهات الرسمية والمشاركة حين يُلزم بأعمال اللجان الحكومية واللجان التشريعية، وكذلك اللجان التي تناقش الاتفاقيات التجارية العربية والدولية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، إضافة إلى المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والإدارية والتنظيمية التي تحكم العمل التجاري من استيراد وتصدير واستثمار وغيرها من النشاطات الاقتصادية، فضلاً عن تقديم مقترحات التي من شأنها تسهيل التجارة الخارجية وتبسيط إجراءاتها بالتعاون مع الجهات المعنية، والإشراف على إجراءات التحكيم المتعلقة بالمنازعات التجارية والاقتصادية وتسمية المحكمين والخبراء في حال طلب أصحاب العلاقة ذلك، وتحديد الأعراف التجارية، وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد قد أصدر قراراً عين بموجبه أعضاء مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية وغرف التجارة والصناعة المشتركة، لمدة أربع سنوات.

وتضمنت التعيينات معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لشؤون التجارة الداخلية ممثلاً عن القطاع العام، ومعاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التجارة الخارجية ممثلاً لوزارة الاقتصاد والتجار الخارجية، ومدير عام الجمارك ممثلاً للقطاع العام، والمدير العام لهيئة الضرائب والرسوم ممثلاً لوزارة المالية، وكلاً من: أنطوان حبيب بتجانة وفهد عارف درويش ممثلين للقطاع الخاص.

سرقة كابلات من وزارة الكهرباء

مصادر لـ«الوطن»: المتورطون متعهدون وموظفون.. قسم منهم قيد التوقيف

الموضوع في عهدة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

| جلنار العلي

علمت «الوطن» من مصادر خاصة عن إجراء تحقيقات وملاحقات في وزارة الكهرباء على خلفية سرقة مجموعة من الكابلات كانت موجودة في المستودعات وتخريجها من دون فواتير نظامية.

وفي التفاصيل، بيّنت المصادر أن الأمر بدأ عندما قام أحد العاملين في مستودع مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء بإخراج دفعة من الكابلات بطريقة غير نظامية، ليتم ضبطه عند أول طريق السويداء، مؤكدة أنه تتم حالياً ملاحقته، وتتم متابعة الموضوع من قبل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للمساءلة المسلكية والخروج بنتائج نهائية لمحاسبة المدانين قضائياً.

وأوضحت المصادر أنه يتم التحقيق حالياً مع سائق الآلية التي تم ضبطها وشخص آخر غير موظف في وزارة الكهرباء ولكنه يعمل مع مجموعة متعهدين بمد الشبكات وينسّق مع أمين المستودع لإخراج المادة، كما لفتت المصادر إلى أنه تتم حالياً ملاحقة أمين المستودع وأحد العاملين في مديرية التشغيل، علماً أنهم متفيّئون عن الوزارة حالياً.

وفي السياق، أكدت المصادر أنه لا يوجد رقم دقيق عن طول الكابلات التي تمت سرقتها أو حتى قيمتها المالية، لكونها حالياً مصادرة ويحتاج تحديدها إلى الإفراج عنها للتمكن من حصرها.

وأرجحت المصادر أنه تم تجميع الكابلات المسروقة على مدى فترة طويلة من خلال التلاعب بقيّابا مخصصات المشاريع أو غير ذلك، وليس تهريبها من المستودع دفعة واحدة.

الاتحاد طالب أكثر من مرة بإلغاء عقوبة السجن المنصوص عليها

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: ترشيح عدد من الصناعيين للمشاركة في إعداد مسودة تعديلات القانون ٨

| هناء غانم

بعد أن طلبت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من الصناعيين والتجار بتشكيل لجان تضم في عضويتها أعضاء من غرف الصناعة والتجارة ورجال أعمال وغيرهم لتقديم مقترحاتهم حول تعديل المرسوم رقم 8 الخاص بالمخالفات التموينية الصادر عام 2021 الذي أصبح «قاب قوسين أو أدنى»، لتقديمها للحكومة بأقصى سرعة. أوضح رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية – غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري في تصريح لـ«الوطن» أن الاتحاد قام بترشيح عدد من الصناعيين للمشاركة في إعداد المقترحات الخاصة بالقانون للتحاور والتشاركية مع الجهات المعنية في صياغة وإعداد القرارات والقوانين التي تتناسب مع كل الظروف اللازمة للعملية الإنتاجية، وخاصة أننا اليوم بحاجة إلى تحسين بيئة العمل التي سوف تنعش الاقتصاد الوطني وتساهم في تطويره.

وذكر المصري أن الاتحاد طالب أكثر من مرة بإلغاء عقوبة السجن المنصوص عليها في المرسوم 8 خاصة وأن فيه الكثير من المخالفات فهو لم يفرق بين المخالفات الجسيمة التي تستدعي عقوبتها الحبس والتي من الممكن أن تنتج عن العمل عن غير قصد أو بقصد الإساءة ولاسيما أن هناك أكثر من 15 مادة جميعها عقوبتها الحبس.

ولفت المصري إلى أن التعاون والتشاركية في اتخاذ القرار مع غرف الصناعة والتجارة سوف يساهم في التوصل إلى صيغة صحيحية تدعم وتعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال المصري: إننا نسعى إلى صياغة مشروع مرسوم جديد أو تعديل المرسوم 8 حيث يتناسب مع الواقع ويضمن حقوق الصناعي والتاجر والمستهلك في آن معاً.

ومن الجدير ذكره أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تسعى بالتشاركية إلى الوصول إلى قانون أو مرسوم يتماشى مع ما هو معمول به في دول كثيرة منها الأردن ومصر والإمارات وغيرها من الدول بحيث تكون عقوبة الحبس فقط للمخالفات الجسيمة وبسلطة القضاء مثل الغش المتعمد أو الاحتكار لمواد أساسية أو التسبب بضرر أو مرض للمستهلك.

ولفت الوزير لؤي المنجد إلى وجود أربعة قوانين يتم العمل عليها ضمن فريق عمل مشترك أولها القانون 8 الخاص بحماية المستهلك إضافة إلى قانون الشركات الذي توجد مسودة أولية عنه وقانون الغرف وقانون حماية الملكية والأهم هو منظومة التسعير التي تدخل بعدة قوانين خاصة بالوزارة.

وطلب الوزير من التجار صياغة مقترحاتهم حول قانون حماية المستهلك بحيث يصار إلى صياغة مسودة لتقديمها للحكومة بالشراكة مع المحافظة ومديري التجارة الداخلية في المحافظات لأن لكل محافظة خصوصيتها، مع الاستعانة بخبراء.

وأوضح الوزير أن الوزارة ليست مع إلغاء عقوبة الحبس لأن الفساد والغش بالتأكيد ستكون عقوبتهما الحبس، مع التأكيد على موضوع الإنذارات وحالات الابتزاز من الموظف ضمن التعديل، طالباً من التجار أن يساعدوا أنفسهم ليكون قانون حماية المستهلك موضوعياً ويتناسب مع كل الأوقات والظروف التي تتغير باستمرار.

وقال الوزير: إننا كوزارة لسنا متمسكين بشيء، فالقانون غير منزل، المنطلق هو المنطق والحقوق المتوازنة للجميع، ونحن كوزارة نمثل مصلحة المواطن ومن واجبنا الدفاع عنه وأخذ رأيه للتوصل إلى صيغة مناسبة.

188,4 مليار ليرة قروض منحها العقاري والتوفير في 9 أشهر

700 موظف ويشتكي قلة الموظفين!!.. العقاري لـ«الوطن»: لدينا نقص بالموظفين وفروعنا أقل

| عبد الهادي شباط

كشفت بيانات مصرفي التوفير والعقاري حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري عن منح قروض بقيمة 188,4 مليار ليرة منها 101 مليار ليرة منحها التوفير توزعت على 86,8 مليار ليرة قروض تنموية للعاملين في الجهات العامة من المدنيين والعسكريين و1,1 مليار ليرة قرض شراء ونحو 1,6 مليار ليرة تم منحها للمستفيدين من قروض صندوق دعم الطاقات المتجددة في حين كانت حصة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 5,3 مليارات ليرة وحصة القروض الاستثمارية 6 مليارات ليرة.

وبدوره منح المصرف العقاري قروضاً بقيمة 87,4 مليار ليرة منها 20 مليار ليرة قروض شخصية استفاد منها نحو 1938 شخصاً، كما تم منح 14 مليار ليرة قروض سكنية استفاد منها 150 مقترض ومنه يلاحظ أن التوفير منح قروضاً حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري زيادة عن العقاري بواقع 13,6 مليار ليرة.

وفي توضيح لـ«الوطن» بيّن مدير في العقاري أن ذلك يعتمد على برامج الإقراض والمنتجات المصرفية والشرائح التي يستهدفها كل مصرف، لكنه بين أن العقاري يعاني مشكلات، ولابد من حلها وأهمها التوسع في الانتشار، حيث مازال يملك العقاري 18 فرعاً في حين معظم المصارف الخاصة وصل عدد فروعها لحدود 40–50 فرعاً وخاصة أن هناك حاجة عاجلة لإحداث فروع لدى العقاري في عدة مدن ومحافظات ومنها ضرورة إحداث 5 فروع في دمشق وفرعين في حلب وفرع في كل من حمص وطرطوس هذا على المستوى العاجل في حين هناك حاجة لتوسع وانتشار العقاري في كل المدن وخاصة التي كان منها بلدات وتحولت لمدن فيها تجمعات سكانية كبيرة وخاصة في ريف دمشق مثل صحنايا والكسوة والنبك وغيرها.

86,8 مليار ليرة أقرضها التوفير للموظفين والعسكريين

واعتبر أن ذلك أيضاً «التوسع وزيادة الانتشار» يتجاوب مع توجهات الحكومة نحو التوسع في انتشار المصارف وتقديم الخدمات وتحقيق حالات الشمول المالي.

وعلى صعيد العمالة والكوادر بين أنه أيضاً من المشكلات التي يعاني منها العقاري نقص الكوادر وخاصة المؤهلة للعمل المصرفي حيث لا يتجاوز عدد العاملين لدى العقاري «الإدارة المركزي والفروع» 700 موظف في حين عدد العاملين في شركة الاتصالات وهي مؤسسة مشابهة للعقاري لجهة الحاجة من الكوادر يزيد عدد العاملين لديها على 10 آلاف عامل.

واعتبر أن العقاري يتجه لتحديث الكثير من الخدمات وخاصة عبر «بنك الإنترنت» حيث يتم العمل على إطلاق خدمة تسمح لوكلاء شركات الخلوي والبداية مع شركة سيريتل بتحويل الأرصدة المالية لديهم في العقاري لرصيد «وحدات» حيث يمكنهم حسب شرائحهم تحويل مبالغ كبيرة تصل لأكثر من 25 مليون ليرة مقدراً عدد الوكلاء لشركات الخلوي الذين يستفيدون من هذه الخدمة بحدود 7 آلاف وكيل في المحافظات والمدن، علماً أن معظم المصارف تتجه للتوسع في الخدمات الإلكترونية لديها، والتي تسهل عمليات الدفع الإلكتروني عبر توفير تطبيقات وبرامج خاصة تتم دراستها بالتنسيق مع البنك المركزي.